**التكليف النهائي - مادة السياسات الاقتصادية**

**الدبلوم التنفيذي في الادارة الحكومية**

**الطالب : سيف خالد برع**

**العراق / بغداد**

**اكتب في كيفية استخدام أدوات السياسة المالية للدولة في التأثير على كل من:**

• معدل النمو الاقتصادي   
• التوظيف أو التشغيل   
• الاستثمار الأجنبي والمحلي   
• مكافحة الكساد   
• مواجهة الفقر

تعتبر السياسة المالية مرآة عاكسة لدور الدولة في الانشطة الاقتصادية عبر التاريخ ويمكن القول بأن السياسة المالية هي السياسة التي بفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها العامة، والتي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث آثار مرغوبة وتتجنب الآثار الغير مرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف، بحيث تعمل على تنمية واستقرار الاقتصاد الوطني ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة على اقتصاديات الدولة.

**تعريف السياسة المالية**

تُعرف السياسة المالية على أنها سياسة تربط بين الإنفاق والإيرادات الحكوميّة التي تمّ وضعها لمواجهة التقلّبات الاقتصاديّة؛ وذلك من أجل تخفيض نسب البطالة ومعدّلات التضّخم أو القضاء عليها، بالإضافة إلى تحقيق نموّ اقتصاديّ مُستدام يُمكن السيطرة عليه،

 كما وتُعرَف السياسة المالية على أنها "استخدام الحكومة الإنفاق الحكومي والضرائب للتأثير على الاقتصاد وتستخدم الحكومة السياسة المالية لتعزيز معدلات النمو والحد من الفقر.

**أدوات السياسة المالية:**

أولاً: أدوات السياسة المالية التلقائية الغير مقصودة:

ويقوم هذا النوع على تحقيق أهداف السياسة المالية بصورة تلقائية وبدون تدخل من قبل الدولة أو خطط مؤسسية إنما تعمل بشكل تلقائي وذاتي ويطلق عليها الضوابط التلقائية ومن الأمثلة عليها:

1. الإيرادات العامة من الضرائب التصاعدية أو النسبية.
2. ٢- المدفوعات التحويلية والتي تتضمن تحويلات على شكل مساعدات أو إعانات من الحكومة إلى القطاع العائلي أو سياسات الدعم للقطاعات الانتاجية داخل الدولة.
3. ثانياً: أدوات السياسة المالية المقصودة:
4. وتهدف هذه الأدوات إلى التأثير على مستوى الانتاج أو الدخل أو مستوى الأسعار من خلال التأثير على مستوى الطلب الكلي، وتقسم هذه الأدوات إلى:
5. الإنفاق الحكومي العام
6. الضرائب
7. القرض العام

١ -تاثير ادوات السياسة المالية على معدل النمو الاقتصادي

هنالك عدة ادوات للسياسة المالية للدولة تقوم بالتأثير على معدل النمو الاقتصادي سوف نتحدث هنا عن عدة ادوات ومنها الإيرادات العامة والنفقات العامة

العلاقة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة ومعدل النمو الاقتصادي

الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من متطلبات الدولة الحديثة، وقد انتقل الدور الحيادي الی الدور التأشيري

الذي يتضمن ادوارا اوسع ومهاما اكبر للدولة، وهذا ينعكس علی اهمية دور الايرادات العامة والانفاق الحكومي في الاقتصاد

النظرية والنتائج التطبيقية حول هذە العلاقة وعلی المستوی النظري .(القومي، بالتالي ان العلاقة بين هذە المتغيرات لاتزال مثيرة للجدل علی المستويين النظري والتطبيقي، وتعارض ما بين التوقعات

ويعد الاقتصادي الالماني ادولف فاغنر من اوائل الاقتصاديين الذين ادركوا العلاقة الطردية بين

النمو الاقتصادي والانفاق

الحكومي، اذ قام بدراسة تطور نفقات الدول الاوربية خلال القرن التاسع عشر وانتهی الی نتيجة مفادها، وجود اتجاە عام نحو زيادة

اوجه النشاط الاقتصادي للدول مع التطور الاقتصادي، ولقد قام بصياغة هذا الاستنتاج في صورة قانون اقتصادي والذي

عرف بي قانون فاغنر

الازمة المالية والاقتصادية الحادة التي سادت النظام الراسمالي في (1929 – 1933 (سببا في ظهور النظرية الكينزية،

بعدما عجزت النظرية الكلاسيكية في تحقيق التوازن التلقائي للنشاط الاقتصادي، وقد دعی كينز الی ضرورة تدخل الدولة في

الاقتصاد عن طريق السياسة المالية ومن خلال زيادة الانفاق الحكومي لعلاج مشكلة النقص في الطلب الكلي الذي كان سببا في حدوث الازمة وليس فائض الانتاج كما اعتقد النظريات والقوانين السابقة

ويعطي كينز اهمية كبيرة للانفاق الحكومي كاحد المكونات الرئيسة للطلب الكلي الفعال واحدی ادوات السياسة المالية، وكان

كينز اهمية كبيرة للانفاق الحكومي كاحد المكونات الرئيسة للطلب الكلي الفعال واحدی ادوات السياسة المالية، وكان

الهدف من ذلك هو زيادة الطلب الفعال بوصفه شرطا ضروريا لتحقيق معدلات نمو مثالية في الامد الطويل، ويتم ذلك من خلال

الية المضاعف الذي يوضح اثر الانفاق الحكومي علی زيادة الدخل القومي. لهذا فان التوجه الكينزي يفترض ان السببية تتجه من

الانفاق الحكومي الی الدخل القومي من خلال قدرته علی خلق دخول فردية جديدة، ومن ثم زيادة القوة الشرائية، ومفهوم المضاعف في كل النماذج الكينزية يستند الی الميزة الخاصة للانفاق الحكومي وبالتالي يعامل الانفاق الحكومي بوصفه متغيرا خارجيا ان نظرية الطلب الفعال التي جاء بها كينز اكدت الاثر الايجابي للانفاق الحكومي التلقائي علی النمو الاقتصادي ولاسيما في مرحلة

مبكرة من التنمية، واداة مهمة متاحة للحكومات لتحفيز النشاط الاقتصادي و تحقيق الاستخدام، لذا فانه يفترض ان سببية العلاقة

تتجه من الانفاق الحكومي الی الناتج المحلي الاجمالي.

وهناك فرضيات مختلفة فيما يتعلق بالعلاقة بين الإيرادات الحكومية والإنفاق. تم اقتراح الفرضية الأولى من قبل (بوكانان وفاجنر ،

1977 (و (فريدمان ، 1978 (يؤكدان أن الإيرادات الحكومية تحدد نفقاتها فقط مما يشير إلى السببية أحادية الاتجاه التي تمتد من الإيرادات الى النفقات

ووفقا لفريدمان، فإن الضرائب المرتفعة تعني المزيد من الإنفاق يؤدي في النهاية إلى عجز أكبر في الميزانية .

دور الانفاق الحكومي في النمو الاقتصادي

يؤثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي من خلال ثلاث علاقات اساسية .العلاقة الأولى التي تنشأ بمقتضى هذا الانفاق بين الاستهلاك الحالي والاستهلاك المؤجل وبين الادخار والاستهلاك وتنشا هذه العلاقة بصفة رئيسية في حدود الشق الاستثماري من الانفاق العام في حدود الميزانية الاستثمارية العامة ويقيس حجم هذه الميزانية الاستثمارية مقدار ما يسهم به القطاع الحكومي في التكوين الرأسمالي الثابت خلال السنة المالية

أما العلاقة الثانية فهي التي تنشأ من خلال الدين العام بين القيمة الحالية للضرائب والقيمة الحالية لبرامج الانفاق الحكومي. فالانفاق الحكومي الذي يمول بالدين العام يقع عبؤه الحقيقي على الاستهلاك في المستقبل وعلى ذالك تقاس تكلفة هذا الانفاق العام بمقدار الاستهلاك القومي اللازم للتضحية به في المستقبل لتحقيق زيادة في الانفاق العام في السنة الحالية مقدارها الوحدة وعلى ذالك لا ينطوي الانفاق العام على تخصيص الموارد بين الاستهلاك والاستثمار فحسب . إنما ايضا على تحديد مسار الاستهلاك القومي في المستقبل فالأنفاق العام تبعا لذألك يؤثر على استهلاك كل من الجيلين الحالي والمقابل معا ، وليس هناك وجه للضرورة في ان تتساوى القيمة الحالية للضرائب المفروضة في الفترات الزمنية المختلفة والقيمة الحالية لبرامج الانفاق العام فقد يؤدي الانفاق العام الى الانتقاص من الثروة القومية المتوقعة للمجتمع في المستقبل بمقدار اكبر او اقل من القيمة الحالية المقصودة لتكاليف برامج الانفاق العام مضافا اليها قيمة الدين العام وذالك تبعا لعامل عديدة من بينها معدل التمويل التضخمي اما العلاقة الثالثة فهي التي تنشأ في اطار راس المال الاجتماعي بين المال العيني والاستثمار البشري فمن الثابت ان الدور الاستثماري للأنفاق الحكومي لا يقتصر على تكوين راس المال الثابت بل يتسع لايشمل تكوين راس المال البشري فالانفاق الجاري على الصحة والتعليم هو من قبيل الانفاق العام على الاستثمار البشري الذي لا يقل اهمية عن الاستثمار العيني ولا يخفى مدلول ذالك بالنسبة للاجراءات تخفيض الانفاق الحكومي الجاري فتخفيض بعض بنود الانفاق الجاري التي لها جانب استثماري يمكن ان يضر بالنمو الاقتصادي حتى لو زاد الاستثمار العيني بكامل مقدار هذا التخفيض فراس المال العيني ليس هو عنصر النمو الوحيد بل يلزم ان تتوفر عناصر هامة أخرى الى جانبه كالعمالة الفنية المدربة وبذالك يتجاوز الاثر الإنمائي للانفاق العام حدود الميزانية الاستثمارية لايشمل العديد من بنود الانفاق الجاري . وعموما فإن هذا الاثر الإنمائي يزداد وضوحا كلما زاد وزن رقم الاستثمار الحكومي مضافا اليها البنود المرتبطة بالاستثمار البشري في الانفاق الجاري وزادت ايضا نسبة الاستثمار الحكومي الى الاستثمار القومي وكلما ترتفع معدل الاستثمار الحكومي الى الناتج القومي مما يؤدي ال زياد معدل النمو الاقتصادي

**٢- الانفاق العام واثره على مستوى التشغيل والتوظيف**

**مقدمة:**

من اجل تحقيق أهداف المجتمع و إشباع الحاجات العامة، تلجأ الدولة للانفاق العام الذي يعتبر اداة مهمة من الادوات المالية الرئيسية للدولة. فالانفاق العام يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي و تطور الدولة. فازدادت النفقات العامة للدولة حجما مع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة ثم الى الدولة المنتجة. نتيجة تأثير عدة اعتبارات منها، اتساع نطاق النفقات العامة لأنها اصبحت تشكل نسبة هامة من الدخل الوطني، لم تعد هذه النفقات مقصورة على تحويل وظائف الدولة التقليدية بل اصبحت اداة من ادوات السياسة الاقتصادية من خلال التحكم بالقوة الشرائية، و اعادة توزيع الدخل و أخيرا في حجم التشغيل و الدخل الوطني، إن غرض الإيرادات العامة لم يقتصر على النطاق المالي وحده، بل امتد الى النطاقين الاقتصادي و الاجتماعي و بالتالي لم تعد نظرية النفقات العامة المحور الوحيد لنظرية للايرادات العامة.

فكيف يؤثر الانفاق العام على مستويات التشغيل؟

يعتبر الانفاق العام جزء من الطلب الكلي و بالتالي فهو يؤثر على الطلب الفعال الذي بدوره يساهم في رفع مستويات التشغيل و مكافحة البطالة.

**2/ البحث عن التشغيل الكامل**[[1]](#footnote-1)**:**

يتــــم البحث عن التشغيل الكامل لأن تعويض البطالين يعتبر تكلفة بالنسبة للمجتمع و التي تحد من امكانية النمو الاقتصادي إلا ان التشغيل الكامل بمفهومه الواسع ينصرف الى الاستعمال الكامل لكل عوامل الانتاج و التي من بينها طبعا العمل

و لتقدير حجم البطالة في المجتمع يتم التمييز بين:

- اجمالي السكان: و يضم فئتين من السكان: النشطين و عير النشطين

\* و ينقسم السكان النشطون الى عاملين و الى عاطلين.

يعرف مكتب العمل الدولي العاطل " كل من هو قادر على العمل و راغب فيه و يبحث عنه و يقبله عند مستوى الأجر السائد و لكن دون جدوى"

ومنه فإن : معدل البطالة = عدد العاطلين/ مجموع السكان النشطين.

يتم التمييز بين عدة أنواع من البطالة:

1. البطالة الدورية : يرتبط هذا النوع من البطالة بالدورة الاقتصادية، حيث تضم هذه الاخيرة مرحلتين، مرحلة " رواج" أين يتجه فيها حجم الدخل و التوظيف الى التزايد الى أن يصل التوسع الى منتهاه ببلوغ لحظة الذروة " قمة الرواج" لينتقل بعدها النشاط الى الهبوط ليدخل الاقتصاد في مرحلة "الانكماش" الى ان يبلغ الهبوط منتهاه بالوصول الى الحد الادنى. ينتقل بعد ذلك النشاط الى الارتفاع و الانتعاش و التوسع.

تؤدي فترات الانكماش في العادة الى:

أ-أ- هبوط المشتريات من السلع الاستهلاكية بشكل حاد، وتتزايد المخزونات غير المرغوب فيها من السلع الاستهلاكية المعمرة، و يكون رد فعل أرباب العمل هو خفض الانتاج ومنه انخفاض الدخل الوطني ومنه انخفاض الانفاق الاستثماري.

أ-ب- انخفاض الطلب على العمالة و يأخذ هذا الانخفاض في البداية صورة خفض ساعات العمل، يليه بعد ذلك تسريح العمال، ومنه ارتفاع معدل البطالة.

أ-ج- يؤدي انخفاض الانتاج الى انخفاض الطلب على المواد الاولية و الوسيطة مما يؤدي الى انهيار اسعار كثيرة من السلع، مع بقاء الاجور في بداية الكساد على حالها.

ب- البطالة الاحتكاكية :

و هي البطالة التي تنتج بسبب تنقل العاملين المستمر بين المناطق و المهن المختلفة. و تنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل و لدى اصحاب الاعمال الذين تتوفر لديهم فرص العمل. ذلك أن انتقال عامل من منطقة الى أخرى أو من مهنة الى سواها يتطلب فترة يتم فيها البحث عن الامكانات المتاحة و المفاضلة بينها. و قد تطول فترة البحث غن العمل لعدم توفر المعلومات الكافية أو نقصها، و يؤدي نقص المعلومات الى عدم التقاء رغبة الطرفين. و بعد توفر المعلومات بقدر ما تتقلص فترة انتظار العمل.

يقل هذا النوع من البطالة كلما ارتفعت تكلفة البحث عن العمل و التي هي عبارة عن فارق الدخل الناتج عن التعطل بالإضافة الى تكاليف التنقلات و المقابلات و الاعلان في مختلف وسائل الاعلام.

كما يؤدي نظام تأمين و اعانة البطالة دورا في خفض حجم و معدل البطالة الاحتكاكية.

ج- البطالة الهيكلية:

وهي نوع من البطالة تحدث بسبب تغيرات هيكل الاقتصاد الوطني كالتغير في هيكل الطلب على المنتوجات أو تغير الفن الانتاجي أو انتقال الصناعات للتوطن في اماكن جديدة. إذن يحدث هذا النوع من البطالة نتيجة انخفاض الطلب على انواع معينة من العمالة بسبب الكساد الذي لحق بالصناعات التي كانوا يعملون بها و ظهور الطلب على أنواع معينة من المهارات اللازمة لانتاج سلع معينة لصناعات في طور الازدهار.

كما يمكن ان تحدث هذه البطالة نتيجة تغير هيكلي في سوق العمل كدخول فئات جديدة اليه باعداد كبيرة.

إن وصول اقتصاد ما الى درجة التوظيف الكامل لا تعني بالضرورة الى معدل تشغيل القوة العاملة يساوي 100% أو ان معدل البطالة يساوي الصفر. ذلك ان هناك قدرا من البطالة يوجد في كل لحظة و لا يمكن ذهابه. فعند مستوى التوظيف الكامل تختفي البطالة الدورية. و يسود عندئذ معدل البطالة الطبيعي الذي يضم البطالة الاحتكاكية و البطالة الهيكلية.

و بالتالي يعبر هذا المعدل عن السير العادي لسوق العمل و هو غير قابل للضغط.

هناك علاقة بين النمو و البطالة، ذلك أن زيادة وتيرة النمو الاقتصادي تؤدي بالضرورة الى انخفاض البطالة. و كل انخفاض في وتيرة النمو الاقتصاي تقود الى ارتفاع في درجة البطالة. و يجسد ذلك قانون "أوكن OKUN " الذي يعتبر ان معدل البطالة يرتفع لما ترتفع فجوة أوكن بحيث:

" معدل البطالة الفعلي – معدل البطالة الطبيعي = ثا . فجوة أوكن

و يساوي هذا الثابت = 1/5 في حالة الاقتصاد الامريكي.

وتعني المعادلة أن أي انخفاض في البطالة الفعلية فانه يؤدي الى تقليص فجوة أوكن.

حيث أن : فجوة أوكن = الناتج المحلي الخام الكامن – الناتج المحلي الخام الفعلي.

حيث : الناتج المحلي الخام الكامن هو الناتج المحلي الخام الذي يضمن التشغيل الكامل.

حيث: الناتج المحلي الخام = مجموع القيم المضافة + مجموع الرسم غلى القيمة المضافة + مجموع الحقوق الجمركية.

أو هو عبارة عن :

الناتج المحلي الخام = مجموع الاستهلاك النهائي + مجموع التراكم الخام للاصول الثابتة + مجموع تغير المخزون + مجموع الصادرات – مجموع الواردات.

**3/ اثر الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل[[2]](#footnote-2):**

يعتبر تحقيق التشغيل الكامل من أهم اهداف السياسة المالية بصفة عامة و سياسة الإنفاق الحكومي بصفة خاصة، و تظهر أهمية سياسة الإنفاق الحكومي في تأثيرها على مستوى التشغيل بمدى مساهمتها في الإفادة في الموارد الاقتصادية المتاحة أقصى استفادة ممكنة يتحقق معها اقتراب الاقتصاد من حالة التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج، و حسب النظرية الكينزية فإن انخفاض مستوى التشغيل مرتبط بمستوى الطلب الكلي، كما ان السمة المميزة للتحليل الكينزي هي اختلاف تحليل دالة العمل عن ما هو الحال في النظرية الكلاسيكية، حيث يفترض كينز في نظريته العامة أن العمال يرفضون حصول أي انخفاض في أجورهم النقدية من أجل تحقيق ارتفاع في مستوى التشغيل في حين لا يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية، عند ارتفاع المستوى العام للاسعار مع بقاء الأجر النقدي مستوى ثابت.

1. **التوازن في سوق العمل كجزء من التوازن الاقتصادي الكلي:**

ان البطالة من المنظور الكينزي تختلف عن ما هو متداول في التحليل الكلاسيكي، حيث يعتبر الكلاسيك ان البطالة بمختلف أنواعها ناتجة عن رفض العمال الذين تركوا وظائفهم قبول وظائف أخرى بأجر أقل و يتم علاج هذه المشكلة حسب نظرهم بتخفيض الأجور. كما انه في اطار النموذج الكلاسيكي فان التوازن هو بالضرورة توازن عمالة كاملة حيث أن الأفراد يقومون بالمفاضلة بين العمل و الراحة (بطالة اختيارية) و يتم تحقيق التوازن في سوق العمل بصفة آلية من خلال العرض و الطلب على العمل. ولقد بين كينز أن خفض الأجور لا يؤدي إلى القضاء على البطالة كما أقر به الكلاسيك، و لكن على العكس من ذلك لأن العمالة مرتبطة بقرارات المنظمين التي تحدد حجم الإنتاج المرغوب فيه (الطلب الفعال) و تخفيض الأجور يقلل من الطلب الفعال و يقلل من حجم الإنتاج المرغوب تحقيقه و حجم العمالة الضرورية للحصول على هذا الإنتاج فكل زيادة في الإنتاج تفترض زيادة العمالة و العكس صحيح. إذن فالنتيجة التي تخلص اليها هي ان الفرق بين التحليل الكيتري و الكلاسيكي هو أن هذا الاخير ينطلق من التوازن في سوق العمل بافتراض ان العمالة كاملة، ثم ينتقل الأثر إلى بقية الأسواق، أما في التحليل الكينزي فان المحدد لحجم العمالة هو الطلب الفعال اللازم لتشغيل الجهاز الإنتاجي، و تظهر لنا اهمية سياسة الإنفاق الحكومي في زيادة الطلب الكلي الذي يؤثر بدوره على مستوى التشغيل.

و تهتم الدراسات المتعلقة بسوق العمل مثل بقية الأسواق بتحليل جانبين، الجانب الاول يتمثل في السعر الذي يتعلق بتحديد الأجور أما الجانب الثاني فيتعلق بالكمية أو مستوى التشغيل، و بالتالي فان الأجور و التشغيل هما المشكلتان الاساسيتان المتعلقتان بتحليل سوق العمل، ويلاحظ أنه عقب ازمة 1929 ثار كينز في وجه الكلاسيك و أضفى صبغة كلية في تحليل سوق العمل، فعند البعض فان سياسة اقتصادية للنمو كفيلة بخلق مناصب شغل و معالجة البطالة، أما البعض الأخر فيقر بان المشكلة ليست في السياسة الاقتصادية و انما في القواعد التي تحكم سوق العمل و بالتالي فانه يطفو إلى السطح صراع بين تيارين، هما التيار الأصولي النيوكلاسيكي و التيار غير الأصولي ، فالبطالة من وجهة النظرية الكينزية ليست اختيارية و هي ناتجة عن عدم كفاية الطلب الفعال كما ان مستوى التشغيل لا يتحدد في سوق العمل و لكن يتحدد في سوق السلع و الخدمات، ومن هنا فان أي انخفاض في الأجور الاسمية سيؤدي إلى انخفاض الاستهلاك الذي هو جزء من الطلب الكلي، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة و من أجل معالجة هذه الوضعية لا بد من تدخل الدولة عن طريق انعاش الطلب الفعال من خلال سياسة اقتصادية توسعية.

1. **آلية تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل**

ان اهم الاهداف التي ترمي اليها السياسة الاقتصادية تكمن في تحقيق العمالة الكاملة،الاستقرار في الاسعار،العدالة في توزيع الدخل الوطني وكذا زيادة معدل النمو الاقتصادي[[3]](#footnote-3).

يساهم الإنفاق الحكومي بزيادة الطلب الكلي و زيادة الاستهلاك، و ذلك من خلال اعادة توزيع الدخل أو بزيادة حجم الاستثمار و بالتالي فان سياسة الإنفاق الحكومي تقوم بوظيفتين هما تنمية الدخل و المحافظة على استقراره من خلال:

* التوسع في الإنفاق الحكومي إلى جانب الإنفاق الخاص مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي.
* تغيير سياسة الإنفاق الحكومي تبعا لتغيرات الدورة الاقتصادية،ففي فترات الرخاء تقلص الدولة من إنفاقها بسبب زيادة الإنفاق الخاص، اما في فترات الكساد ينخفض الإنفاق الخاص مما يفرض على الدولة القيام بسياسة مالية تعويضية من خلال زيادة إنفاقها و تستعمل في تمويله الدين العام و الاصدار النقدي.

و يمكن للدولة تفادي حدوث ظاهرة البطالة من خلال سياسة الإنفاق الحكومي، اذ أن وجود بطالة متزايدة معناه انخفاض الطلب الكلي الفعال مما يؤثر سلبا على رغبة المنتج في التوسع في الإنتاج بسبب انخفاض الاسعار، كما يمكن ان يؤدي إلى ايقاف بعض خطط الإنتاج مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من البطالة و انخفاض الطلب الكلي، وهنا تكون سياسة إنفاق حكومي توسعية كفيلة بتحقيق الانعاش الاقتصادي، إما من خلال الاعانات الاقتصادية للمنتجين التي تساهم في زيادة تشغيل الموارد المتاحة أو من خلال قيام الدولة بانشاء مدن جديدة و مدها بجميع الخدمات الاساسية، الأمر الذي يسمح بخلق فرص جديدة للتشغيل و نجد أيضا الإنفاق الحكومي التحويلي الخاص بالمعاشات و التأمين الذي من شأنه زيادة اطمئنان الافراد على مستقبلهم مما يكون له الأثر الكبير على زيادة انتاجهم. و تحتل سياسة الإنفاق الحكومي موقعا هاما ضمن سياسات مكافحة البطالة سواء كان ذلك ضمن السياسات الظرفية أو الهيكلية

**2-1 الآثار الهيكلية لسياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل:**

تقوم الدولة بالتأثير على مستوى التشغيل في المدى الطويل من خلال برامج المشروعات العامة و البنية التحتية التي تهدف إلى معالجة فترات الكساد التي تنجم عن تغيرات الاستثمار الخاص، حيث أن الدولة لا تقف مكتوفة الايدي امام نقص الاستثمار الخاص بل تقوم بتنفيذ مشاريع إنتاجية لتعويض هذا النقص للاستثمار الخاص و لكن نجاح هذه المشروعات العامة مرهونة بمجموعة من الشروط تتمثل فيما يلي:

* اعداد برامج في فترات الرخاء لتنفيذها في الوقت اللازم إذا بدت علامات الكساد و بذلك تثور مشكلة تأثير حجم هذه المشروعات و توقيف البدء في تنفيذها.
* على الدول ان تحاول التقليل من الاستيراد من الخارج حنى تمنع التسرب في الإنفاق و تحتفظ به داخل الاقتصاد الوطني.

و لكن السلبية التي تؤخذ على فكرة المشروعات العامة هي افتراضها سهولة توقيت البدء في هذه المشروعات من جهة، و امكانية تأجيلها من جهة اخرى إلى أن التجربة اثبتت ان هذا التوقيت تكتنفه صعوبات، إذ أن اعداذ هذه المشاريع يتطلب فترة طويلة مما يؤدي إلى عدم امكانية البدء في تنفيذها إلا بعد فترة زمانية طويلة من الكساد، و لتجنب الانتقادات الموجهة إلى سياسة المشروعات العامة يمكن اتباع سياسة أخرى قصيرة الأجل تتمثل في توزيع القوة الشرائية على المستهلكين حين تعد الدولة برنامجها و تبدأ في تنفيذ المشروعات العامة.

**2-2 الآثار الظرفية القصيرة الأجل لسياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل:**

ان التوازن الاقتصادي الكلي يتم من خلال التقاء منحنيي العرض و الطلب الكليين الذي تكون في النقطةY التي يوافقها مستوى التشغيل N و هو مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل و من أجل امتصاص البطالة الاجبارية Npe-N لا بد من زيادة مستوى النشاط الاقتصادي بـ YΔ و يكون ذلك من خلال زيادة مستوى الإنفاق الحكومي .كما أن تأثير الزيادة في الإنفاق الحكومي على نمو الناتج و العمالة مرتبطة بميل منحنى الادخار و بالتالي فان قيمة المضاعف مرتبطة اساسا بالميل الحدي للادخار.

و بالتالي فان زيادة الإنفاق الحكومي في مجالات البنية التحتية يسمح للمستثمرين بزيادة مشاريعهم الإنتاجية، كما يلعب الإنفاق الحكومي دورا مهما في الحفاظ على استمرارية النشاط الاقتصادي للمستثمرين سواء كان ذاك الإنفاق متجها للافراد في شكل اعانات اجتماعية التي تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المنتجة، أو كان في شكل اعانات إنتاجية تساعد على تخطي هذه المشروعات للازمات التي تمر بها. و تؤثر الدورة الاقتصادية و تقلباتها ما بين حالة الانتعاش أو الركود على مستوى التشغيل، و تظهر أهمية الإنفاق الحكومي في حالات الكساد من خلال قيام الدولة بزيادة الإنفاق الاستثماري من أجل رفع رفع مستوى التشغيل و زيادة الإنفاق الجاري من أجل خلق دخول قادرة على امتصاص السلع المكدسة و تحريك العجلة الاقتصادية.

**٣- اثر ادوات السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي والمحلي**

* **تاثير الاعفاء الضريبي على** **الاستثمار الأجنبي كاحد** **ادوات السياسة المالية**
* يمكن للضـــرائب أن تعلـــب دور كبیـــر فـــي قـــرارات الشـــركات بشـــأن المكـــان الـــذي تعلـــن فیـــه عـــن أرباحهـــا و إن مـــنح
* الإعفاءات الضریبیة سوف یزید من فاعلیتها الأمر الذي ینعكس علـى قـدرة الضـریبة فـي توجیـه الاسـتثمارات ودعمهـا
* وبالشكل الذي یعزز من عملیة التنمیة ولا سـیما إذا كانـت الاسـتثمارات إنتاجیـة هـذا مـن جانـب ومـن جانـب أخـر فـأن
* اقتطاع الفوائض الاقتصادیة تسهم في تمویل أنشطة استثماریة أخرى تحتاجها عملیة التنمیة .
* ولغرض أن تكون الإعفاءات الضریبیة مجدیة وفعالة في أطار یمكن من خلاله تشجیع الاستثمار ینبغي العمـل علـى
* ما یلي
* ١ -ضـرورة توحیـد الإعفـاءات الضـریبیة فـي قـانون واحـد یسـهل عملیـة الرجـوع إلیـه عنـد التقـویم ویحـل مشـاكل
* التعارض أو التناقض بین بعض القوانین .
* ٢ -اعتماد مبدأ التفاوت على أساس المنطقة عند منح الحوافز الضریبیة في بعض المناطق المختلفة .
* ٣ -إعادة النظر في الإعفاءات الضریبیة لغرض تحسین أداء المشاریع .
* ٤ -تقلیص مدى الإعفاء الضریبي الى مدة اقصر .
* ٥ -في حالة توقف المشروع عـن العمـل لأسـباب قـاهرة یجـب ان تتوقـف مـدى سـریان الإعفـاء الضـریبي وتعـاود
* سریانها عند بدء المشروع
* إن مـنح تلـك الإعفـاءات سـوف یزیـد مـن فاعلیتهـا علـى قـدرة الضـریبة فـي توجیـه الاسـتثمارات ودعمهـا بالشـكل الـذي
* یعـزز عملیـة التنمیـة إذا كـان العـبء الضـریبي مرتفـع فأنـه یسـاعد علـى عـدم جـذب الاسـتثمارات أمـا إذا كـان العـبء
* الضـریبي اقـل فأنـه یسـاعد علـى جـذب الاسـتثمارات
* بعد ان كانت الضريبة
* عـاملاً كابحـاً للنشـاط الاقتصـادي یجـب التغیـر عـن تلـك النظـرة تجـاه الضـریبة وتوظیفهـا كـأداة محفـزة كتفعیـل النشـاط
* الاستثماري وبجمیع أنواعه وینبغي أن تكون الضریبة عاملاً مناسباً ومشـجعاً لـدخول الشركات والاستثمارات الأجنبية ويمكن التوجه نحو صياغة سياسات ضريبية مشجعة لاقامة مشاريع صناعية حيث تعفى مواردها الاولية من الضرائب المفروضة على الاستيراد وكذالك اعفاءات ضربيبة على المشاريع الإنتاجية
* ٤**- مكافحة الكساد وتاثير ادوات السياسة المالية.**

إن حدوث الكساد الاقتصادي يعتبر من الأمور الصعبة على اي دولة ، او بلد لذلك فقد أفاد الاقتصاديون ببعض السياسات التي يتم اتباعها من أجل تجنب حدوث كساد ، وهذه الاقتراحات جاءت كما يلي :[[1]](https://www.almrsal.com/post/1063339#reference-1)

* السياسة النقدية التوسعية ؛ وتتضمن السياسة النقدية التوسعية العمل على تقليل وخفض أسعار الفائدة ، من أجل تشجيع المستثمرين على الاستثمار والاقتراض ، فعندما تنخفض أسعار الفائدة ، سوف يتمتع المستهلكون بقيمة أكبر مقابل أموالهم ، وسيتم تشجيعهم على إنفاق المزيد مما يساهم في انخفاض نسبة حدوث الكساد الاقتصادي.
* السياسة المالية التوسعية ؛ حيث تعني السياسة المالية التوسعية زيادة الإنفاق الحكومي ، أو خفض الضرائب ، أو أنها تشير إلى خليط من الاثنين معا ، حيث يمنح التخفيض الضريبي للمستهلكين ، دخلاً متاحًا يعمل على تشجيع الإنفاق.
* الاستقرار المالي ؛ ويشمل الاستقرار المالي ضمان الحكومة للودائع المصرفية ، ويعمل هذا الضمان على تعزيز مصداقية البنوك.
* كيف يمكن مكافحة   الكساد الاقتصادي؟
* يمكن معالجة الكساد الاقتصادي من خلال عدد من الاجراءات الاقتصادية، ومن أهم تلك الاجراءات المتبعة لمواجهة الكساد ما يلي:
* قيام الحكومات بزيادة الانفاق على المشاريع العامة المنتجة مثل الطرق، والمستشفيات، والمدارس، بما يساهم في زيادة الحركة الاقتصادية داخل الاقتصاد.
* خفض معدلات الضرائب: تهدف تلك الخطوة إلى إبقاء اكبر قدر ممكن من الأموال في أيدي المواطنين من أجل مساعدتهم على تخفيف الأعباء المالية، وتحفيز الأفراد على زيادة معدلات الاستهلاك والاستثمار.
* خفض معدلات الفائدة: تهدف تلك الخطوة إلى زيادة حجم الإقراض، بهدف العمل على تشجيع الاستثمارات وإقامة مشروعات جديدة، بما يسهم في زيادة معدلات الانتاج مرة اخرى، وخفض معدلات البطالة.

**٥ -تاثير ادوات السياسة المالية على مواجهة الفقر**

تسعى السياسة المالية كغيرها من السياسات إلى مكافحة الفقر والحد منه، فدول العالم ومنها الدول

1. العربية لا تشكل كتلا متجانسة من حيث مستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي بل هي مزيج من

الدول المختلفة والمتباينة في قدراتها وامكانياتها وفي مواردها وفي سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، فضلا

عن اختلاف مستوى الفقر وحدته من بلد لآخر، وإلى أي مدى وصلت في معالجته للقضاء عليه،

1. فاستراتيجيات وإجراءات القضاء على الفقر اختلفت فعلا بين هذه الدول، لكن ما يمكن الجزم به أن
2. هناك بعض هذه السياسات والآليات تكون مشتركة التوجهات خاصة في البلدان العربية و الإسلامية، ومن بين

هذه الآليات والإجراءات التي تتبعها السياسة المالية في الحد من الفقر نجد:

1 - وضع نموذج لتنمية اقتصادية واجتماعية شاملة: ويكون من خلال تبني آليات نمو لمناصرة

الفقراء وذلك بإتباع سياسات مالية متمحورة حول الاستثمار، تتسم بمزيد من التوسعية فضلا عن

سياسات نقدية أكثر مرونة، وتطوير الادخار المحلي والاستثمار، إضافة إلى تبني أجور عادلة تمكن

من التوفيق بين متطلبات النمو الاقتصادي والحفاظ على مستوى المعيشة، أي اعتماد وترسيخ النمو

الاقتصادي الذي يصب في مصلحة الفقراء.

2 -هيكلة السياسة الضريبية: على اعتبار أن هذه السياسة من السياسات المالية فإنه لابد من

خفض الضرائب التي تطال الفقراء إلى أقصى حد ممكن وخلق مطارح ضريبية جديدة وتوسيع

القاعدة الضريبية وزيادة الضرائب المفروضة على السلع الكمالية مع تخفيضها على قطاعات حيوية

تؤدي دورا أساسيا في النمو وتراكم رأس المال، فالسياسة الضريبية تعتبر سببا مهما ومحددا للفقر، إذ

أن خفض الضريبة على الدخل والأرباح وزيادة الضرائب غير المباشرة، وزيادة الرسوم على الحاجات يؤدي إلى زيادة الأعباء على الطبقات الفقيرة من جانب وتحرم السلطات المالية والحكومات

من موارد مالية مهمة.

3 -الترشيد الحذر في النفقات: الهدف منه عدم هدم المال العام لكن ليس بالشكل الذي يؤثر

على ذوي الدخل المنخفض، فالترشيد لابد أن يشمل الكماليات وليس الأساسيات التي يحتاجها

الفقراء.

4 -إصلاح القطاع المالي:فالإصلاح المالي المستند إلى سياسة مالية قوية يساعد على النمو

الاقتصادي وعلى الحد من معدلات الفقر، فالمطلوب في هذا المجال هيكلة المصارف العامة واختيار

سياسات فعالة في مجال التضخم واستقرار سعر الصرف والنظام التجاري بشكل عام.

5 - دعم المشروعات الصغيرة وإنشاء المزيد منها: هذا الدعم يكون بالاعتماد على الإيرادات العامة

والتي قد تكون الأمل الذي يساعد على الحد من الفقر، لأن هذه المشاريع تستقطب عادة عمالة

كثيرة العدد ويخفف البطالة.

6 -إتباع سياسة الإيرادات العامة: هذه الإيرادات يمكن تقسيمها إلى عدة أجزاء، فالجزء الأول

يتعلق بالإيرادات العامة الناشئة عن الأملاك العامة للدولة، أما الجزء

الثاني فيتعلق بالضرائب.

ا - إيرادات الأملاك العامة للدولة: هذه الإيرادات تشمل أملاك الدولة العادية وإيرادات

من الأملاك التي للأفراد فيها مشاركة انتفاع.

1. وفي جميع الأحوال فإن للسياسة المالية دور كبير في هذا النوع من الإيرادات، فالدولة

تستطيع إنقاص وتعجيل أو تعديل أو تأخير هذه الإيرادات طالما أن ذلك يدور في حدود

العدل مع المصلحة العامة، وتستطيع الدولة استعمالها من أجل الوصول إلى الأهداف المرغوبة

كالتخفيف من عجز الميزانية إضافة إلى تدعيم أسعار السلع.

1. كما تسهم هذه الإيرادات في تشجيع الاستثمار عن طريق ضخ الإمكانات من

القطاعات الفقيرة ( الزراعة والري ) إلى القطاع الغني ( الصناعة )، إضافة إلى التمويل المجاني

1. للتعليم والعناية الصحية والحماية الاجتماعية وإنشاء الخدمات العامة كالطرق، والسدود

والمساجد وصيانة المنشآت وتنفيذ سياسات إسكانية لتأمين مساكن تليق بالبشر وتنمية الموارد

البشرية من خلال رفع مستوى قوة العمل وزيادة الإنتاجية وصولا لتنمية الناتج المحلي الإجمالي

... الخ.

كل هذا من شأنه إتاحة للفقراء فرصا أكبر للمشاركة في عملية النمو الاقتصادي

وتحسين المدخول وبالتالي الحد بصورة أو بأخرى من الفقر.

ب - الضرائب: إن هدف فرض الضريبة على المال هو تحويل تلك الأموال إلى القطاع العام

إضافة إلى تحصيل أكبر إيراد للخزانة، هذه الأموال الهدف منها توسيع الاستثمار وتعبئة الموارد

المحلية ودعم النمو بطريقة مناسبة كجزء من إستر اتيجية تستند إلى القناعة بدعم النمو والفقراء،

و" الاستثمار العام يمكن أن يؤدي دورا مهما في إعادة تخصيص الموارد العامة للحد من

معدلات الفقر.

7 -إتباع سياسات الإنفاق العام: إن سياسة الإنفاق العام لابد أن تكون مرتبطة بالمصلحة العامة

دائما أي تخدم الصالح العام لهيكلة القطاعات الاقتصادية والعمل على خلق فرص عمل جديدة باستمرار للتقليل من حدة الفقر إضافة إلى دعم السلع الغذائية الأساسية وتوفير الأمن الغذائي

وتأمينه للفقراء، ودعم فقراء الريف من خلال التمويل الجيد لمشاريع التنمية الريفية.

وصفوة القول فإن كل هذه الآليات والإجراءات من شأنها الإسهام في رفع التنمية المجتمعية وخلق

فرص عمل جديدة مما سيساهم بطريقة أو بأخرى في تخفيض معدلات الفقر.

1. عبد المجيد قدي’ المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 199، ص.37-40. [↑](#footnote-ref-1)
2. وليد عبد الحميد عايب، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي. بيروت: مكتبة حسين العصرية، 2010،ص.161-164. [↑](#footnote-ref-2)
3. محمد فرحي، النمذجة القياسية لترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الانفاق العام،اطروحة مقدمة لنيل دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، 1999،ص.194. [↑](#footnote-ref-3)